دعوى ظاهر القرآن وباطنه

وموقف أبي إسحاق الشاطبي منها

الدكتور حسن منصور
جامعة ابن زهر/كلية الآداب/ أكادير

عناصر الموضوع

1 ـ عرض الدعوى وأدلة مدعيها

2 ـ رأي الشاطبي فيها إثباتا أو نفيا

3 ـ الظاهر المذموم وسبب ذمه

4 ـ الباطن المذموم

5 ـ الظاهر المحمود آيل إلى التصديق بالرسالة

6 ـ الباطن المحمود، والوسائل المعينة على إدراكه

أولا: عرض الدعوى وأدلة مدعيها

يبدو من الأنسب قبل خوض الحديث في موضوع ما، تتجاذبه أنظار العلماء بما في ذلك كلام المستهدف بالرد عليه: التعرض لدعوى المدعي وأدلته على دعواه. وهذا هو المنهج المسلوك من قبل أبي إسحاق الشاطبي في معالجته للموضوع أعلاه، فقد تناوله بمنهج مُشعر – في بداية كلامه– بعدم تسليمه لدعوى الخصم. قال رحمه الله: «من الناس من زعم أن للقرآن ظاهرا وباطنا، وربما نقلوا في ذلك بعض الأحاديث والآثار»[1].

في النص تصريح بالدعوى وتنبيه على مستند مدعيها، وقبل فصل الكلام في ذلك المستند تحسن الإشارة إلى من عناه الشاطبي بعبارة: من الناس من زعم أن للقرآن ظاهرا وباطنا. فهو

[1] – الموافقات في أصول الشريعة: 208/4.

رحمه الله إلى حدود هذه السطور مُجمل للكلام، تبيينه آتٍ في مواضع أخرى من الموافقات كما سيأتي في محور الباطن المذموم وسأكتفي هنا ببعض الإشارات من قبل من تقدمه أو عاصره من العلماء، فمنهم المضيق، ومنهم الموسع كابن العربي في قانون التأويل، وابن تيمية في الفتاوى، فالأول يلمح حينا ويصرح حينا آخر كقوله في مقام التلميح: «وتكلفت طائفة ما يستغنى عنه وهم جماعة من الصوفية أنحاء غريبة منها قولهم: إن الله تعالى لما خلق آدم قال للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[1]، ولم يقل: إني خالق عرشا ولا سماء ولا أرضا... حتى خلق آدم، وقال لهم[2]: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ.. ﴾الآية، فما الحكمة فيه؟»

قال ابن العربي: «ثم اختلفت مدارك خواطرهم في بيان ما تكلفوا سؤاله، فركب كل واحد منهم على ذلك فنا من فنون المقاصد عظيما، وولجوا مفازة لا تقطعها المهارى، ولا تزال الفكر فيها حيارى، حتى أدخلها المتأخرون في كل آية وحرف، وغادروا في سبيلهم رذيَّةَ[3] كلِّ جَلَدية[4] وحَرْفٍ[5]، ولم أزل أطلب هذا الفن في مظانه وفي مراجعة شيوخه فيه حتى وقفت على حقيقة مذهبه.

فهو رحمه الله هنا اكتفى بالإشارة إلى أنهم اختلفوا في بيان المراد من الآية دون أن يكلف نفسه عناء نقل نوع ذلك الاختلاف، ودون أن يتصدى لبيان المراد من الآية من جهته. وإلى هذا المعنى أو قريب منه أشار الدكتور محمد السليماني بقوله: «ولم يتعرض لهذا الإشكال الذي طرحته الصوفية بالرغم من تعرضه لتفسيرها»، ولعله يقصد قول ابن العربي المتقدم قريبا: «ولم أزل أطلب هذا الفن في مظانه، وفي مراجعة شيوخه فيه، حتى وقفت على حقيقة مذهبه». ثم أشار –أي المحقق– إلى أن القشيري في "لطائف الإشارات"[6]، تطرق لهذا الإشكال، وأبان الحكمة فيه، فقال: «وإنما قال الله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ﴾ تشريفا وتخصيصا لآدم»[7].

---

[1] –سورة البقرة: 29.

[2] – قانون التأويل لأبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي المعافري الإشبيلي (ت: 543هـ) ص: 196-197، دراسة وتحقيق: محمد السليماني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية.(ذكر ذلك تحت محور ذكر الباطن من علوم القرآن).

[3] – الرذي: الذي أثقله المرض، والرذي من الإبل: المهزول الهالك الذي لا يستطيع براحا ولا ينبعث، والأنثى رذية، وفي الصحاح: الرذية: الناقة المهزولة من السير. (لسان العرب، 143/6 فعل رذي.).

[4] – قال الفراء: الجَلَدُ من الإبل التي لا أولاد معها فتصبر على الحر والبرد (المصدر السابق: 175/3، فعل جَلَدَ).

[5] – الحرف من الإبل: النجيبة الماضية التي أنضتها الأسفار، قال الأصمعي: الناقة المهزولة (المصدر السابق: 89/4 فعل حرف). قال الدكتور محمد السليماني محقق كتاب: "قانون التأويل" تعليقا: ومراد المؤلف هنا: الإشارة إلى مشاق السفر الذي يتحملونه في طلب معرفة ذلك، والله أعلم (قانون التأويل، ص: 197 الهامش رقم 2).

[6] - 75/1

[7] – قانون التأويل، ص: 197، الهامش رقم 1.

وقوله في مقام التصريح جوابا على سؤال بعض المتصوفة –هو على شاكلة السؤال الذي تقدمه في الآية: «إني جاعل في الأرض»: «ولقد سألني بعض أصحابي من السالكين عن قول صاحب الحقائق: ما الحكمة في قول الله –سبحانه–: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [1] فأضاف الضر إلى المس والخير إلى الإرادة[2].

ويعني بصاحب الحقائق: أبا عبد الرحمان محمد بن الحسين السلمي (ت: 412هـ) من كبار المتصوفة، له تآليف عديدة في التصوف والتفسير والحديث، وكتاب الحقائق الذي أشار إليه هو تفسيره الصوفي للقرآن الكريم والمسمى بـ:"حقائق التفسير"[3].

وهذا الكتاب من ضمن ما استفتي فيه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فكان جوابه موعبا شاملا تناول بالبيان المقصد من علم الباطن مقارنا بينه وبين الظاهر، فما ائتلف كان حقا وما اختلف كان باطلا. ومدعي هذا الباطل أصناف وفرق: كالباطنية القرامطة من الإسماعيلية والنصيرية وأمثالهم، وباطنية الصوفية المفسرين لقوله تعالى: ﴿اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ (طه:42) بالقلب، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ (البقرة: 66) بالنفس.

وباطنية الفلاسفة الذين يفسرون الملائكة والشياطين بقوى النفس. وشر الثلاثة: الباطنية القرامطة على حد تعبير شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فقد ادعوا أن للقرآن والإسلام باطنا يخالف الظاهر، فقالوا: «الصلاة» المأمور بها ليست هذه الصلاة، أو هذه، فهذه الصلاة إنما يُؤمر بها العامة، وأما الخاصة، فالصلاة في حقهم معرفة أسرارنا، و«الصيام» كتمان أسرارنا، و«الحج» السفر إلى زيارة شيوخنا المقدسين.

وقالوا: إن «الجنة» للخاصة: هي التمتع في الدنيا باللذات، و «النار» هي التزام الشرائع والدخول تحت أثقالها.[4]

وقد وقع هذا –كما أفاد شيخ الإسلام– في كلام كثير من متأخري الصوفية، ومتأخري أهل الكلام والنظر ما لم يوجد مثله عن أئمة ومتقدمي هؤلاء وأولئك.[5]

---

[1] –يونس: 107.
[2] –قانون التأويل: ص: 197–198.
[3] –نفسه: الهامش 3، ص: 197–198. وجواب أبي بكر ابن العربي جاء في صفحات من 198 إلى 207، ولطوله تركت نقله، ولا تتم الفائدة للقارئ إلا بالرجوع إليه، فهو في غاية النفاسة.
[4] –مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت: 728هـ): 231/13 و 236–237–238. طبعة مكتبة المعارف الرباط، المغرب، بدون.
[5] –نفسه: 238/13–239.

بعد هذا البيان المقتضب حول أصحاب الدعوى الذين أجمل الشاطبي في حقهم الكلام أعود إلى ما أورده من الأدلة المستدل بها في إثبات الدعوى أعلاه، وبيان ذلك فيما يلي:

أدلة مدعي ظاهر القرآن وباطنه

الدليل الأول: مرسل الحسن البصري رحمه الله، فقد جاء فيه أن النبي ﷺ قال: «ما أنزل الله آية إلا ولها ظهر وبطن –بمعنى ظاهر وباطن– ولكل حرف حد ولكل حدّ مطلع»[1].

نقل أبو إسحاق رحمه الله تفسيرهم له قائلا: «وفُسر بأن الظهر والظاهر هو ظاهر التلاوة والباطن هو الفهم عن الله لمراده»[2] والدليل على أن المقصود بالباطن هو مراد الله تعالى ما استدل به في الدليل الثاني الآتي:

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿فَمَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾[3] والمعنى عندهم لا يفقهون عن الله مراده من الخطاب، ولم يرد –الله في نظرهم– أنهم لا يفهمون نفس الكلام، كيف وهو منزل بلسانهم؟ ولكن لم يحظوا بفهم مراد الله من الكلام. ويشهد في اعتقادهم لهذا المعنى الذي استنبطوه ما رُوي عن علي وقد سُئل: هل عندك كتاب؟ فقال: «لا، إلا كتاب الله أو فهم أعطيَه مسلم أو ما في هذه الصحيفة»[4].

عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال: خطبنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال: «ما عندنا إلا كتاب الله، وهذه الصحيفة، وقال فيها: قال رسول الله ﷺ: «المدينة حرام ما بين عير إلى ثور، فمن أحدث فيها حدثا أو آوى فيها محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا، وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم»[5].

قال أبو إسحاق: قالوا: وإليه يرجع تفسير الحسن للحديث، إذ قال: «الظّهر هو الظّاهر والباطن هو السر»[6].

[1] –أنظر مصادر تخريجه في الموافقات 208/4 الهامش رقم: 2.
[2] –الموافقات: 208/4.
[3] –النساء: 78.
[4] –صحيح البخاري، كتاب العلم، باب: كتاب العلم.
[5] –الإمامة والرد على الرافضة لأبي نعيم الأصبهاني: ص: 351، تحقيق وتعليق د.علي بن محمد ناصر الفقيهي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة.
[6] –الموافقات: 210/4.

أورد شيخ الإسلام أثر الحسن البصري بالصيغة الآتية: «إن لكل آية ظهرا وبطنا وحدا ومطلعا» وتعقبه قائلا: وقد شاع في كلام كثير من الناس: «علم الظاهر وعلم الباطن» و«أهل الظاهر وأهل الباطن»، ودخل في هذه العبارات حق وباطل».[1]

الدليل الثالث: قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[2]، قالوا: فظاهر المعنى شيء، وهم عارفون به، لأنهم عرب، والمراد شيء آخر، وهو الذي لا شك فيه أنه من عند الله، وعليه فالتدبر إذا حصل، فإن الاختلاف في القرآن يقل أو ينعدم، وسبب ذلك أن التدبر يفضي إلى الاتفاق في فهم المقاصد الشرعية واطّراح الاختلاف، قالوا: وهذا هو الباطن المشار إليه.

الدليل الرابع: قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[3]، قالوا: فالتدبر إنما يكون لمن التفت إلى المقاصد، وذلك ظاهر في أنهم أعرضوا عن مقاصد القرآن، ومنهم -كما أفاد الشاطبي- من جعل الكلام في القرآن على ضربين:

أحدهما: ما كان برواية، فليس يعتبر فيها إلا النقل.

ثانيهما: ما كان بدراية قالوا: وهذا النوع لا يكون إلا بلسان من الحق، قصد إظهار حكمة على لسان العبد.

قال الشاطبي تعليقا على الضرب الأخير: «وهذا الكلام يشير إلى معنى كلام علي»[4].

هذه جملة الأدلة التي استدل بها القائلون بظاهر القرآن وباطنه، وأُراها -بعد إمعان النظر فيها- غير منطبقة على الفرق الثلاث الضالة المضلة التي مضى الحديث عنها آنفا، مما سوف يجعل القارئ في حيرة من الأمر، فيتساءل: هل لتلك الفرق فهم آخر غير ما فهمه غيرهم من ظاهر القرآن وباطنه؟ مما جعلهم ينبسون بتفسيرات مضحكة ومخجلة، كلها ترهات ومخاريق، أم أن الأدلة المسوقة هنا هي أدلتهم أيضا في إثبات الدعوى؟ غاية ما هنالك أنهم اتخذوها تقية ترويجا للبضاعة وتحقيقا لأغراضهم الدنيئة، ولولاها لأجهضت الفكرة في المهد.

---

[1] -مجموع فتاوى ابن تيمية: 232/13.
[2] -النساء: 82.
[3] -محمد: 24.
[4] -الموافقات في أصول الشريعة: 210/4.

ومهما يكن، فالمنطق العلمي يدعو إلى تلمس موقف أبي إسحاق مما أورده من تلك الأدلة، وموقفه قبل من تلك الدعوى ومعرفة ذلك كله فيما يلي:

ثانيا: رأي الشاطبي في الدعوى إثباتا ونفيا

يبدو من لفظة "زعم" التي استفتح بها الشاطبي كلامه لبحث هذه القضية عدمُ إيمانه بذاك الفهم الذي ادعاه قائلوه، غير أنني لاحظت بعد عرضه لتلك الحجج انشراحه لها واطمئنانه بها.

يظهر ذلك جليا في النص الآتي: قال رحمه الله: «وحاصل هذا الكلام أن المراد بالظاهر هو المفهوم العربي، والباطن هو مراد الله تعالى من كلامه وخطابه، فإن كان مراد من أطلق هذه العبارة ما فُسِّر ، فصحيح ولا نزاع فيه، وإن أرادوا غير ذلك، فهو إثبات أمر زائد على ما كان معلوما عند الصحابة ومن بعدهم»[1].

فهمت من قوله: «فإن كان مراد من أطلق هذه العبارة ما فسر...» أنه يرى أن الناس في مسألة ظاهر القرآن وباطنه فريقان:

- فريق يعتبر أن الظاهر هو المفهوم العربي، والباطن هو مراد الله تعالى من خطابه للمكلفين.

- وفريق يفسرهما تفسيرا يحقق به أغراضه الخبيثة، ويؤيد به مذهبه الفاسد، وكأني به –في النص أعلاه– يلوح بهذا الفريق الثاني، وقد استهدفه بالرد عليه كما سيأتي ذلك في محور الباطن المذموم.

وعلى كل حال فالنص دليل على قبوله لدعوى ظاهر القرآن وباطنه، وهو قبول لم يكن بنَاء على ارتياحه لما ساقه من أدلة المُسْتَدلّ فحسب، بل انضاف –في تقديري– إلى تأمله لها بحثه عن أدلة أخرى في أقوال واستنباطات المفسرين من الصحابة والتابعين الذين ارتووا من المورد العذب، وتلقوا الحكمة من مصدرها، وهو في بحثه عنها واستنطاقه إياها لم يستدل إلا بالكتاب وبما صح عن النبي ﷺ، أما الأخبار المرسلة أو المُسندة الضعيفة السند، فلا يحتج بها، لأنها في هذه الحال تكون دليلا ظنيا، والظني لا يستقيم أمره في إثبات الدعوى موضوع العرض، قال رحمه الله: «فلا بد من دليل قطعي يثبت هذه الدعوى، لأنها أصل يحكم به على

[1] –الموافقات: 210/4.

تفسير الكتاب، فلا يكون ظنيا، وما استدل به إنما غالبه إذا صح سنده أن ينتظم في سلك المراسيل»[1].

وصفوة القول أن أبا إسحاق رحمه الله أصبح من المثبتين للدعوى المتقدمة، لكنه إثبات مشروط باعتماد أدلة قطعية، ومزيدا من البيان انتدب نفسه للبحث والتنقيب عن أدلة صحيحة تعريفا بالقضية وتمثيلا لها.

وسأرجئ الحديث عنها إلى المحور الأخير: الباطن المحمود والوسائل المعينة على إداركه. ولا بأس بالتذكير بأن المنهج الأسلم يفرض علي قبل تناول ذاك الباطن المذموم الحديث أولا عن الظاهر المحمود، إذ ليس من السائغ عقلا بحث باطن الشيء قبل معرفة ظاهره. ولأن نوايا المتصدين لتفسير مراد الله تعالى تختلف، فسيترتب عن هذا الاختلاف حتما اختلاف تفاسيره. وبيان ذلك أن صاحب النية الحسنة يكون تفسيره لا محالة محمودا، وصاحب النية السيئة يكون تفسيره مذموما، ظاهرا كان التفسير في الحالتين أو باطنا، والمنطق يقضي ببيان المذموم قبل المحمود، من أجل ذلك فضلت –في التصميم السابق– تناول ذاك المذموم –بشقيه الظاهري والباطني– قبل المحمود، فأبدأ وعلى الله التكلان بـــ:

ثالثا: الظاهر المذموم وسبب ذمه

أورد الشاطبي رحمه الله بشأن هذه المسألة نصوصا قرآنية فهمها الكفار فهما سطحيا أفضى بهم إلى الإلحاد والعياذ بالله من ذلك:

–قول الحق سبحانه وتعالى: «مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتا»[2]. قال الكفار: ما بال العنكبوت والذباب يذكر في القرآن؟ ما هذا الإله؟ فنزل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[3].

قال أبو إسحاق رحمه الله تعليقا على كلامهم: فأخذوا بمجرد الظاهر، ولم ينظروا في المراد، قال: فقال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾[4].

ومزيدا من التوضيح أورد مثلا محسوسا يتعلق بالحياة الفانية مبرزا أنها حياة ذات شقين ظاهري وباطني، والكفار إنما اعتدوا منها بالشق الظاهري الذي هو اللهو، واللعب، والظل

[1] – الموافقات: 210/4.
[2] – سورة العنكبوت: 41.
[3] – البقرة: 26.
[4] – السورة والآية نفسها.

الزائل متغافلين –جهلا أو تجاهلا – عن الشق الباطني المراد منها، وهو كونها معبرا لا محل سكنى[1].

– وقوله سبحانه: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[2]، قالت اليهود: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾[3]، قال أبو إسحاق: ففهمهم للآية لم يزد على مجرد القول العربي الظاهر بحملهم استقراض الرب الغني على استقراض العبد الفقير[4].

– وقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ثم قال: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾[5]، ففهم المنافقين لها لم يزد على مجرد فهم ظاهر الأمر من أن الدخول فيما دخل فيه المسلمون من إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة موجب لتخلية سبيلهم، وعملوا على الاحتراز من عوادي الدنيا، وتركوا المقصود من ذلك من التعبد لله والوقوف عند حدوده[6].

فإذا كانت الصلاة مثلا –في نظر أبي إسحاق– مشعرة بإلزام الشكر عن طريق الخضوع لله والتعظيم لأمره، فإن من دخلها عُريا من ذلك، فليس ممن فهم باطن القرآن.

– ومن الشكر أن المال إذا حال عليه الحول وجب على ربه شكر النعمة ببذل اليسير من الكثير عودا عليه بالمزيد، ومن وهبه عند رأس الحول فرارا من أداء الزكاة لا قصد له إلا ذلك لا يكون شاكرا لتلك النعمة ومن ثم شاكرا لله.

– ومن هذا القبيل من ضار زوجته لتنفك له من المهر على غير طيب النفس لا يكون عاملا بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾[7].

– وتسري مسائل الحيل أمثلة لهذا المعنى الظاهري، لأن من فهم باطن القرآن في نظر أبي إسحاق لم يحتل على أحكام الله تعالى حتى ينال منها بالتبديل والتغيير.

ومن وقف مع مجرد الظاهر غير ملتفت إلى المعنى المقصود اقتحم هذه المتاهات البعيدة[8].

---

[1] – الموافقات: 214/4.
[2] – البقرة: 245.
[3] – آل عمران: 181.
[4] – الموافقات:218/4.
[5] – التوبة: 5.
[6] –الموافقات: 220/4–221،بتصرف.
[7] – سورة البقرة: 229.
[8] –الموافقات: 221/4.

– ومن قبيل المتاهات تلكم التفسيرات السخيفة المستنبطة من قبل ذوي الأغراض الخبيثة، وبيان ذلك فيما يلي:

رابعا: الباطن المذموم

أفاض أبو إسحاق رحمه الله بخصوص هذه النقطة في ذكر الأمثلة الدالة على سفاهة قائلها ممن انتسب إلى الفرق الضالة المضلة كالباطنية والشيعة والمتكلمين ومن على شاكلتهم.

ولأن المقام أضيق من أن يتسع لكل ما خطت بنانه فسوف أجتزئ منه بنماذج يسيرة توضيحا للصورة وتمثيلا لها.

قال رحمه الله: «ومن أمثلة هذا الفصل ما ادعاه من لا خلاق له من أنه مُسمى في القرآن كبيان بن سمعان حيث زعم أنه المراد بقوله تعالى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾[1].

قال أبو إسحاق رحمه الله عقب هذا الادعاء: "وهو من الترهات بمكان مكين، والسكوت على الجهل كان أولى به من هذا الافتراء البارد، ولو جرى له على اللسان العربي، لعده الحمقى من جملتهم، ولكنه كشف عوَار نفسه من كل وجه، عافانا الله وحفظ علينا العقل والدين بمنه".

قال: "وإذا كان بيان في الآية علما له، فأي معنى لقوله: «هذا بيان للناس» كما يقال: هذا زيد للناس"[2].

وأتى بعلم آخر كان على مدرجة الذي قبله حيث ادعى أنه مسمى في القرآن، فقال رحمه الله: «ومثله في الفحش من تسمى بالكسف، ثم زعم أنه المراد بقوله تعالى: ﴿وَإِن يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا﴾[3]، قال أبو إسحاق تفنيدا لهذا الافتراء: "فأي معنى يكون للآية على زعمه الفاسد؟ كما تقول: وإن يروا رجلا من السماء ساقطا يقولوا: سحاب مركوم، تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا»[4] وعرَّف بعدُ بهذين العلمين تعريفا مقتضبا.

وعلى مهيعهما سار عبيد الله الشيعي المسمى بالمهدي، فقد حكى أبو إسحاق عن بعض العلماء أن هذا الشيعي لما ملك إفريقية واستولى عليها، كان له صاحبان من كتامه ينتصر بهما

---

[1] – آل عمران: 129.
[2] – نفسه.
[3] – الطرو: 44.
[4] –نفسه.

على أمره، وكان أحدهما يسمى بنصر الله، والآخر بالفتح، فكان يقول لهما: أنتما اللذان ذكركما الله في كتابه، فقال: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾[1].

ومثل ذلك فَعل في آيات الله عز وجل، حيث استبدل بقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[2]، قوله: كتامة خير أمة أخرجت للناس.

وقد انتقد أبو إسحاق هذا الافتراء السخيف البارد بقوله: «ومن كان في عقله لا يقول مثل هذا، لأن المتسميين بنصر الله والفتح المذكورين إنما وُجدا بعد مئين من السنين من وفاة رسول الله ﷺ قال: فيصير المعنى: إذا مت يا محمد ثم خلق هذان، ﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا فَسَبِّحْ﴾[3]، قال: «فأي تناقض وراء هذا الإفك الذي افتراه الشيعي قاتله الله؟»[4].

ومثله في الجرأة أولئك الذين ادعوا جواز نكاح الرجل تسع نسوة حرائر استدلالا بقوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[5]، ولا يقول مثل هذا في نظر أبي إسحاق من فهم وضع العرب في مثنى وثلاث ورباع، فالله عز وجل خاطب العرب بأفصح اللغات، والعرب لا تدعي أن تقول تسعة، وتقول اثنين وثلاثة وأربعة.

ومنهم من أجاز شحم الخنزير وجلده استدلالا بقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾[6]، قالوا: فلم يحرم شيئا غير لحمه، ولفظ اللحم في نظر أبي إسحاق يتناول الشحم وغيره بخلاف العكس، وقد نسب رحمه الله هذا التفسير السخيف والذي قبله إلى أرباب الكلام[7].

قال أبو بكر ابن العربي رحمه الله: «اتفقت الأمة على أن لحم الخنزير حرام بجميع أجزائه والفائدة في ذكر اللحم أنه حيوان يذبح للقصد إلى لحمه»، قال: «وقد شغفت المبتدعة بأن تقول: فما بال شحمه، بأي شيء حرم؟ وهم أعاجم لا يعلمون أنه من قال لحما فقد قال شحما، ومن قال شحما فلم يقل لحما، إذ كل شحم لحم، وليس

---

1 – النصر: 1.
2 – آل عمران: 110.
3 – سورة النصر: 2.
4 – نفسه. ص: 226-227.
5 – سورة النساء: 3.
6 – سورة المائدة: 3.
7 – نفسه، 4/227 – 228.

كل لحم شحما من جهة اختصاص اللفظ، وهو لحم من جهة حقيقة اللحمية، كما أن كل حمد شكر وليس كل شكر حمدا»[1].

ومثل هؤلاء المبتدعة -الذين رد عليهم أبو إسحاق وقبله ابن تيمية- مَثَلُ الباطنية في تفسيرهم للألفاظ الشرعية تفسيرات نائية عن الصواب قصية عن الحكمة كتفسيرهم لفظ الصيام بالإمساك عن كشف السر، و"الكعبة"و "الصفا" بالنبي و"المروة" بعلي و "التلبية" بإجابة الداعي و "تسبيح الجبال" برجال شداد في الدين، و "الشياطين" بالظاهرية الذين كلفوا الأعمال الشاقة إلى سائر ما نقل -على حد تعبير الشاطبي- من خباطهم الذي هو عين الخبال وضحكة السامع[2].

قال أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله: «وأما الرأي الغير الجاري على موافقة العربية أو الجاري[3] على الأدلة الشرعية، فهذا هو الرأي المذموم من غير إشكال، كما كان مذموما في القياس أيضا، حسب ما هو مذكور في كتاب "القياس"، لأنه تقَوُّل على الله بغير برهان، فيرجع إلى الكذب على الله تعالى»[4].

وإلى هذا المعنى أو قريب منه أشار شيخ الاسلام ابن تيمة رحمه الله بقوله: «وقد تبين بذلك أن من فسر القرآن أو الحديث وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتر على الله، ملحد في آيات الله محرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام»[5]، زندقة وإلحاد أثمرهما فهم سيئ للظاهر وتأويله تأويلا باطنيا باطلا، وسبب البطلان آت من كون ذاك الفهم وهذا التأويل خارجين عن المسلك المتبع من قبل الصحابة والتابعين في تفسير آي الكتاب العزيز، مما يعني أن الفهم السليم والتأويل المقبول يستلزمان سير المفسر على هدي من كتاب الله وسنة الرسول ﷺ مع الفهم الصحيح للأصلين فهماً يتناسب وفهم الصحابة والتابعين لهما.

ومحل استخدام المصطلحين إنما يكون في ذات الألفاظ والعبارات المسطورة في السطور، وتختلف درجة الاستخدام باختلاف مقصد المفسر، فمن رام الباطن الصحيح أو مراد الله تعالى

1 - أحكام القرآن لأبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي، ج 1، ص: 54. دار الفكر، تحقيق محمد علي البجاوي.
2 - الموافقات: 233/4.
3 - هكذا في الأصل، وقال المحقق في الهامش رقم 2 مجلد 4، ص: 279 من الموافقات: «لعل الصواب: غير الجاري». اهـ وهو الصواب عندي.
4 - الموافقات 279/4-280.
5 - مجموع الفتاوى: 243/13.

ليس كمن وقف مع الظاهر، بل إن مصطلح التأويل لا يتم الحديث عنه إلا عند ما يروم المفسر استنطاق الألفاظ للكشف عما تحملها من معان وحكم.

والمنطق يقضي بأن الفهم السليم للظاهر يؤول حتما إلى باطن حق، طالما أن آليات التفسير استرشدت بوحي النصوص الشرعية.

وقبل طرق باب ذاك الباطن المأمول أو الفهم السليم لمراد الله تعالى، أقف وقفة تأمل مع الظاهر الصحيح أو الفهم السليم للألفاظ والعبارات العربية من زاوية رؤية أبي إسحاق الشاطبي رحمه الله التي تمثل رؤية علماء الشريعة الراسخين.

خامسا: الظاهر المحمود آيل إلى التصديق بالرسالة

وبيانه في نظره رحمه الله أن كل ما كان من المعاني العربية التي لا ينبني فهم القرآن إلا عليها، فهو داخل تحت الظاهر، ومزيدا من البيان مثّل رحمه الله بالمسائل البيانية والمنازع البلاغية في آي الكتاب العزيز، فتلك المسائل وهذه المنازع التي ترك البحث عن أجوبتها للقارئ، لا معدل بها عن ظاهر القرآن، واجتزئ مما مثل به بأربعة نماذج:

أما النموذج الأول: فقد أرشد فيه القارئ إلى الوقوف على الفرق بين ضيق في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾[1] وبين ضائق في قوله تعالى: ﴿وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾[2]. فالمفردة الأولى صفة مشبهة تدل على الدوام في حق من يريد الله إضلاله عن سبيل الهدى، بشغله بكفره وصدِّه عن سبيله، ويجعل صدره بخذلانه وغلبة الكفر عليه حَرَجا بفتح الحاء والراء، وهي قراءة عامة المكيين والعراقيين، والحرج أشد الضيق. وقرأ ذلك عامة قَرَأَة المدينة: ضيقا حَرِجا بفتح الحاء وكسر الراء.

عن أبي الصلت الثقفي قال: إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأ هذه الآية: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾بنصب الراء، وقرأها من عنده من أصحاب رسول الله ﷺ: ﴿ضَيِّقًا حَرِجًا﴾ فقال عمر: ابغوني رجلا من كنانة، واجعلوه راعيا (وليكن مدلجيا)، فأتوه به، فقال عمر: يا فتى ما الحَرجة؟ قال: الحَرِجة فينا الشجرة تكون بين الأشجار التي لا تصل إليها راعية ولا وحشية ولا شيء، فقال عمر: كذلك قلب المنافق لا يصل إليه شيء من الخير[3].

---

[1] – الأنعام: 125.

[2] – هود: 12.

[3] – جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر بن جرير الطبري (ت: 310 هـ): 5/337 338، ط. دار الكتب العلمية بيروت لبنان. الطبعة الثالثة سنة 1420 هـ – 1999م

فهذا يدلك على أن الحرَج والحرِج بمعنى واحد، فهما لغتان مشهورتان مستفيضتان مثل الدَّنَف و الدَّنِف والوَحَد والوَحِد[1].

وأما الثانية، فهي اسم الفاعل الدال على الحدوث والتجدد، وأنه لا يعدو أن يكون أمرا عارضا للنبي ﷺ مخافة ﴿أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ كَنْزٌ﴾ينفقه في الاستتباع كالملوك[2].

وأما النموذج الثاني: فقد وجه فيه القارئ إلى الوقوف على الفرق بين النداء بـ: ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ المراد به خطاب المومنين في المدينة حيث تشرع المعاملات كالمداينة مثلا بالدين[3]، والنداء بـ: ﴿يا أيها الذين كفروا﴾ المراد به خطاب أهل مكة خاصة، وبين النداء بـ : ﴿يا أيها الناس﴾ الذي يوجه فيه الخطاب تارة[4] إلى الناس كافة تحذيرا لهم من هول أشراط الساعة وإلى مشركي العرب طورا آخر[5]، وبين النداء بـ: ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾[6] المتوجه فيه الخطاب إلى مشركي العرب الذين يتعرون عند طوافهم ببيته الحرام ويُبدون عوراتهم هنالك[7].

وأما النموذج الثالث: فقد حث فيه على إيجاد الفرق بين ترك العطف في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾[8] والعطف في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[9].

فالأولى ذكر الله فيها خاصة عباده وخاصة أوليائه بصفاتهم التي أهّلتهم للهدي والفلاح، ثم عقبهم بأضدادهم المردة، وهم اليهود الذين كانوا بنواحي المدينة على عهد رسول الله ﷺ توبيخا لهم على جحودهم نبوة محمد ﷺ فهم لا ينفع فيهم الهدي، ولا تغني عنهم الآيات والنذر، ولم يعطف قصتهم على قصة المؤمنين كما عطف في قوله تعالى في سورة الانفطار: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ لتباينهما في الغرض. فإن الأولى سيقت لذكر الكتاب، وبيان نشأته، والأخرى سيقت لشرح تمردهم وانهماكهم في الضلال[10]، والثانية وهي قوله

---

1 – نفسه، ص: 338.
2 – أنوار التنزيل وأسرار التأويل للإمام القاضي ناصر الدين أبي سعد عبد الله أبي عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: 691 هـ): 224/3 ط دار الفكر بيروت بتاريخ: 1416 هـ 1996م.
3 – نفسه: 578/1. والخطاب هنا للصحابة في المدينة على اعتبار أن النداء: خطاب شفاهي، إذ لا يعد الخطاب الشفاهي موجها إلى من بعدهم إلا بدليل خارج من نص أو إجماع، خلافا للحنابلة (الموافقات 447/4) الهامش رقم 3.
4 – سورة الحج: الآية: 1، والآية 15 من سورة فاطر، (تفسير الطبري 104/9 و 404/10).
5 – سورة الحج: الآية: 49، والآية 73 (تفسير الطبري 173/9 و 189).
6 –سورة الأعراف، الآية: 31.
7 – تفسير الطبري: 455/5 و ما بعدها.
8 – سورة البقرة: 6.
9 – لقمان: 6.
10 – تفسير البيضاوي: 135/1-136.

تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾يراد بها ما يُلهي عما يعني كالأحاديث التي لا أصل لها، والأساطير التي لا اعتبار بها، والمضاحك وفُضُول الكلام كالغناء ونحوه، والإضافة بمعنى: "من" وهي تبيينية إن أراد بالحديث المنكر، وتبعيضية إن أراد به الأعم منه، وقيل: نزلت في النضر بن الحارث اشترى كتب الأعاجم، وكان يُحدث بها قريشا، ويقول: «إن كان محمد يحدثكم بحديث عاد وثمود، فأنا أُحدثكم بحديث رستم»، وقيل: كان يشتري القِيَان ويحملهن على معاشرة من أراد الإسلام ومنعه[1] عنه[2].

وأما النموذج الرابع: فقد أورد فيه آيتين متشابهتين ظاهرا، متباينتين باطنا، أما الأولى: فقوله تعالى في سورة الشعراء الآية **154**: ﴿قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾، وأما الثانية فقوله تعالى في السورة نفسها الآية **186**: ﴿قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾.

فالخطاب في الأولى للنبي صالح خاطبه قومُه ثمود، بأنه مُعلل بالطعام والشراب وليس ربا ولا ملَكا فيطيعونه، فأكدوا ذلك له بقولهم: ما أنت إلا بشر مثلنا من بني آدم تأكل ما نأكل، وتشرب ما نشرب فعلام نتبعك؟، وتأكيدهم الأمر له هو الذي يفسر حذف العطف في الآية[3].

عن ابن عباس رضي الله عنه قال: {إن صالحا النبي ﷺ بعثه الله إلى قومه، فآمنوا به واتبعوه، فمات صالح فرجعوا عن الإسلام، فأتاهم صالح، فقال لهم: أنا صالح، قالوا: إن كنت صادقا فأتنا بآية، فأتاهم بالناقة، فكذبوه وعقروها، فعذبهم الله}[4].

والخطاب في الثانية لشعيب عليه السلام خاطبه قومه أهل مدين بما خاطبت به ثمود صالحا من أنه معلل بالطعام والشراب كباقي بني البشر، وإنما أتوا بواو العطف هنا: «وما أنت إلا بشر مثلنا» على عكس الأولى للدلالة على أن شعيبا جمع بين وصفين منافيين للرسالة مبالغة في تكذيبه[5]. فإذا تم فهم هذه المسائل البيانية والمنازع البلاغية على ترتيبه في اللسان العربي، فإن ذلك في نظر أبي إسحاق يفضي إلى حصول أمرين:

–الأول: فهم ظاهر القران.

1 – هكذا وردت الكلمة في تفسير البيضاوي 345/4، وفيها لُبس، ولعل الصواب: «ليمنعه منه» لأن السياق يحتمل هذا المعنى، إذ الذي يشتري القيان، ويحملهن على معاشرة من أراد الاسلام، إنما هدفه هو منع هذا الأخير والحيلولة بينه وبين الإسلام، والله أعلم.
2 – تفسير البيضاوي: 344/4–345.
3 – تفسير الطبري: 468/9، تفسير البيضاوي: 249/4، الموافقات: 215/4 الهامش: 7.
4 – نفسه: الجزء والصفحة. (تفسير الطبري).
5 – تفسير البيضاوي: 252/4.

-الثاني: إثبات إعجاز القرآن عند القائلين بأن إعجازه بالفصاحة، قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾[1] ثم أمرهم بعد العجز بالإتيان بسورة واحدة، فقال تعالى: ﴿وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله﴾.

والإعجاز حصل بالفصاحة لا بغيرها في نظر أبي إسحاق، لأن العرب في الجزيرة يومئذ لم يوتوا إلا من باب ما يستطيعون مثله في الجملة، ولأنهم دعوا وتحدوا وقلوبهم لاهية عن معناه الباطن الذي هو مراد الله من إنزاله.

فإذا عرفوا -كما قال الشاطبي- عجزهم عنه، عرفوا صدق الآتي به، وحصل الإذعان وهو باب التوفيق والفهم لمراد الله تعالى[2].

والإذعان نفسه هو الباطن المراد في نظر أبي إسحاق، والكلام فيه بالتفصيل فيما يلي:

سادسا: الباطن المحمود والوسائل المعينة على إدراكه

ذلكم الإذعان عناه الشاطبي بقوله: «وكل ما كان من المعاني التي تقتضي تحقيق المخاطب بوصف العبودية، والإقرار لله بالربوبية، فذلك هو الباطن المراد والمقصود الذي أنزل القرآن لأجله»[3]، وأغنى رحمه الله المسألة بشواهد تبين المقصد، وقبل عرضها أود التمهيد لها بالشرطين الآتيين:

الشرط الأول: أن يصح على مقتضى الظاهر على لسان العرب، ويجري على المقاصد العربية، بناء على التسليم بكون القرآن عربيا، بحيث لو كان لهم فهم لا يقتضيه كلام العرب، لم يوصف بكونه عربيا بإطلاق.

الشرط الثاني: أن يكون له شاهد نصا أو ظاهرا في محل آخر يشهد لصحته من غير معارض، لأنه إذا لم يكن له شاهد في محل آخر، أو كان له معارض صار من جملة الدعاوى التي تُدَّعى على القرآن والدعاوى المجردة غير مقبولة باتفاق العلماء[4].

وكأني بأبي إسحاق رحمه الله وهو يضع الشرطين يروم إيصاد الباب أمام فئتين من الناس:

---

1 - سورة هود: 13.
2 - الموافقات: 4/216-217.
3 - الموافقات: 4/216-217.
4 - نفسه: 4/232.

*فئة تقولت على الله وحمّلت كلامه ما لا يحتمل من الأباطيل والترهات، بدا لي أنه عناها بالشرط الأول وهي متمثلة في الباطنية ومن على شاكلتهم، فقد فسروا قوله تعالى: «فاخلع نعليك»[1] بخلع الكونين[2]، والتفسير على ظاهره على حد تعبير أبي إسحاق لا تعرفه العرب لا في حقائقها المستعملة ولا في مجازاتها.

ويحكى عن الشيعة زعمهم أن الأحكام الشرعية إنما هي خاصة بالعوام، وأما الخواص منهم، فقد ترقوا عن تلك المرتبة، فالنساء بإطلاق حلال لهم، كما أن جميع ما في الكون من رطب ويابس حلال لهم أيضا، واستدلوا على ذلك –على حد تعبير أبي إسحاق– بخرافات عجائز لا يرضاها ذو عقل وصاروا –في نظره– أضر على الدين من متبوعهم إبليس لعنهم الله كقوله[3]:

وكنت امرأ من جند إبليس فانتهى ... بي الفسق حتى صار إبليس من جندي
فلو مات قبلي كنت أحسن بعده ... طرائق فسق ليس يحسنها بعدي[4]

*وفئة صلحت نيتها وصحت منها العزيمة على خدمة كتاب الله عز وجل بالشرح والتوضيح، لكن في تفاسيرها إشكالات قد تكون من قبيل الباطن الباطل أو من قبيل الباطن الصحيح، ومثل لها بمن تصدى لتأويل فواتح السور نحو "الـــم" و "المص" و "حـــم" ونحوها، فقد فسرت بأشياء منها ما يظهر جريانه على مفهوم صحيح ومنها ما ليس كذلك.

فحكى أن ابن عباس[5] رضي الله عنه قال في "الم" أن "ألف" الله و "لام" جبريل و "ميم" محمد ﷺ وتعقب أبو إسحاق هذا الفهم قائلا: "وهذا إن صح في النقل فمشكل، لأن هذا النمط من التصرف لم يثبت في كلام العرب هكذا مطلقا، وإنما أتى مثلُه إذا دل عليه الدليل اللفظي أو الحالي كما قال: ولا أريد الشر إلا أنْ تا.

---

1 – سورة طه: 12.
2 – أفاد محقق الموافقات في: 250/3 بأن هذا التفسير يوجد في لطائف الإشارات 448/2 للقشيري.
3 – هكذا وردت الكلمة في "الاعتصام"، ويبدو لي أن النظم للشاطبي، لكن جعل الكلمة (كقوله) مبهمة بإيرادها في صيغة ضمير الغائب، حتى لا يصف نفسه بكونه من جنود إبليس، ولو كان النظم –في اعتقادي– لغيره لقال: كقول الشاعر على لسان هؤلاء. والله تعالى أعلم.
4 – الاعتصام: 31/2.
5 – أشار المحقق في الهامش رقم 2 ص: 235 ج 4 من الموافقات إلى أن هذا القول حكاه عن ابن عباس: أبو الليث في بحر العلوم 89/1 لكن المناوي في الفتح السماوي 26/1 نفى هذا القول عن ابن عباس.

والرجز لقيم بن أوس وعزاه إلى زهير بن أبي سلمى، وأوله: "بالخير خيراتٍ وإن شرا فا" قال سيبويه: يريد: إن شرا فشر ولا أريد الشر إلا أن تشاء[1].

قال أبو إسحاق بعد إيراده لهذا المثال: "والقول في "الم" ليس هكذا، وأيضا فلا دليل من خارج يدل عليه، إذ لو كان له ذلك، لاقتضت العادة نقله، لأنه من المسائل التي تتوفر الدواعي على نقلها لو صح أنه مما يفسر ويقصد تفهيم معناه"، قال: «ولما لم يثبت شيء من ذلك، دل على أنه من قبيل المتشابهات، فإن ثبت له دليل يدل عليه صير إليه»[2].

ومنهم من فسرها بحروف الهجاء وأن القرآن مترل بجنس هذه الحروف، وهي العربية، وهذا التفسير قريب من ذي قبل.

وذهبت جماعة إلى أن المراد بها أعدادها تنبيها على مدة هذه الملة، وهو قول يفتقر في نظر أبي إسحاق إلى أن العرب كانت تعهد في استعمالها الحروف المقطعة أن تدل بها على أعدادها، بل كان أصل ذلك في اليهود كما ذكر ذلك أصحاب السير.

على أن أظهر الأقوال في نظره هو الذي ذهب إلى أن هذه الفواتح أسرار لا يعلم تأويلها إلا الله، ومن ثم فهي من قبيل المتشابهات[3]. وفي هذا المثال في تقديري كفاية لأفرغ بعده للشواهد التي وعدت بعرضها تمثيلا للباطن الصحيح.

وأولـــــى تلك الشواهد: ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: "كان عمر يُدخلني مع أصحاب النبي ﷺ، فقال له عبد الرحمان بن عوف: أتدخله ولنا بنون مثله؟ فقال له عمر: إنه من حيث تعلم، قال ابن عباس: فسألني عن هذه الآية: ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾[4] فقلت: إنما هو أجل رسول الله ﷺ أعلمه إياه، وقرأ السورة إلى آخرها، فقال عمر: ؟ والله ما أعلَم منها إلا ما تعلم"[5].

-اختيار عمر بن الخطاب لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما على صغر سنه- اختيار موفق مؤسس على جودة ذهن عمر، وثقابة رأيه، وإصابة ظنه بالفتى الذي تربى في بيت النبوة الظافر بدعوة صالحة من النبي ﷺ: {اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل}[6].

1 - الموافقات 4/235-236 رقم 23. قارن مع الهامش 2 ص: 237.
2 - نفسه، ص: 237-238.
3 - نفسه، ص: 237-238.
4 - النصر: 1.
5 - الموافقات 4/210-211، والأثر في صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب إذا جاء نصر الله والفتح.
6 - أخرجه الإمام أحمد في المسند ج 1، ص: 335. والحاكم في المستدرك ج 3، ص: 615، وقال هذا حديث صحيح الإسناد.

وفتى يملك هذه المزايا لا شك أنه سيكون له شأن كبير وحُظوة عليا في تفسير كتاب الله عز وجل، فقد أخرج عنه البخاري أنه قال: {ضمني رسول الله ﷺ وقال: اللهم علمه الكتاب}[1].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعليقا على الحديث: «والمراد بالكتاب القرآن، لأن العُرف الشرعي دل عليه، والمراد بالتعليم ما هو أهم من حفظه والتفهم فيه»[2]. إذا عُلم هذا أدركنا رد عمر رضي الله عنه المقنع والقاطع لكل احتجاجات عبد الرحمان ابن عوف، فهو رضي الله عنه يزن الأمور بميزانها، وكل شيء عنده بمقدار، إنه بكلمة أخرى لا يحفل بالأسنان والأشكال بقدر ما يولي اهتماما لأمور أخرى.

فابن عباس وإن كان مثل البنين على حد تعبير عبد الرحمان بن عوف– صغير السن والقامة– فإن عقله والفهم الذي أوتيه بمنزلة عقل وفهم العلماء الكبار الراسخين في العلم، وما تأويله الموافق لتأويل عمر إلا برهان على صدق هذه الدعوى. وعلى كل حال فلسورة النصر ظاهر وباطن، وإشراك عمر لابن عباس في النظر فيها، إنما كان –في اعتقادي– لأجل قراءة ما وراء ألفاظها.

أما ما يبدو من ظاهرها، فهو بمقدور كل من كان بحضرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب – رضي الله عنه– من الصحابة رضوان الله عليهم الذين اتخذهم محل استشارة في كل قضية من القضايا العملية، وذاك الظاهر هو أمره تعالى لنبيه محمد ﷺ بالتحميد والاستغفار يوم يأتيه النصر والفتح المبين من الله عز وجل.[3]

<u>ثـــانـــــي الشواهـــد:</u> ما ثبت من فهم عمر رضي الله عنه لنزول قوله تعالى:﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾[4]، فقد فرح الصحابة بنزولها، وبكى هو، وقال: "ما بعد الكمال إلا النقصان"[5]، فقد فهم رضي الله عنه من باطن الآية اقتراب أجل رسول الله ﷺ، مستشعرا نعيه ﷺ في سورة النصر.

---

1 – صحيح البخاري، كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ اللهم علمه الكتاب.
2 – فتح الباري 229/1.
3 – الموافقات: 215/4.
4 – سورة المائدة: الآية 3.
5 – مصنف ابن أبي شيبة: 140/8.

فالآية في قول عمر نزلت في عرفة يوم الجمعة عام حج النبي ﷺ حجة الوداع ، بحيث لم يعش بعد نزولها إلا إحدى وثمانين ليلة، وهذا القول هو أولى الأقوال بالصواب في نظر أبي جعفر محمد بن جرير الطبري[1].

ثـالـثـهـا: ما روي عن الصحابي الجليل أبي الدحداح رضي الله عنه أنه قال عند نزول قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾[2] : {إن الله كريم استقرض منا ما أعطانا"} ففهمه هذا في نظر أبي إسحاق هو الفقه وهو الباطن المراد.

وفي رواية: قال أبو الدحداح: "يستقرضنا وهو غني؟ " فقال عليه الصلاة والسلام: {نعم ليدخلكم الجنة}.

وفي الحديث قصة مؤداها ما حكاه ابن مسعود رضي الله عنه من أن الله لما أنزل على محمد ﷺ الآية السابقة، قال أبو الدحداح: {يا رسول الله: وإن الله يريد منا القرض؟ قال: {نعم يا أبا الدحداح} قال: أرني يدك قال: فناوله، قال: فإني أقرضت ربي حائطا لي فيه ست مئة نخلة. ثم جاء يمشي حتى أتى الحائط وأم الدحداح فيه وعيالهم، فناداها يا أم الدحداح، قالت: لبيك، قال: أخرجي، قد أقرضت ربي حائطا فيه ست مائة نخلة}[3].

وفي مقابل هذا الفهم قالت اليهود عند نزولها: «﴿إن الله فقير ونحن أغنياء﴾[4]، وفهمهم في نظر أبي إسحاق لم يزد على مجرد القول العربي الظاهر بحملهم استقراض الرب الغني على استقراض العبد الفقير[5].

وفي النماذج الثلاثة التي سقتها كفاية، فقد بان فيها بجلاء كيف كان الصحابة رضوان الله عليهم يفهمون كلام الله عز وجل.

ولا شك أن القارئ وهو يقف على هذا الفهم الدقيق سوف يتساءل عن الوسائل المعينة لهم على إدراكه.

وتلك الوسائل منها ما هو مكتسب، ومنها ما هو عطاء رباني، وهذا الأخير أيضا في تقديري لا ينال جزافا.

---

1 – جامع البيان في تأويل آي القرآن: 418/4 و 424.
2 – البقرة: 245.
3 – الموافقات: 218/4 قارن مع الهامش رقم 3، والحديث أخرجه البزار في مسنده بسند ضعيف 447/1 رقم 944، كما قال المحقق.
4 – آل عمران: 181.
5 – الموافقات: 218/4.

-أما المكتسب منها، فيأتي في طليعته اللغة العربية التي لا بد منها، وعلم القراءات والناسخ والمنسوخ وقواعد أصول الفقه، وعلم الأسباب، وعلم المكي والمدني[1].

-وأما العطاء الرباني، فأريد به تلك الاعتبارات القرآنية التي نص عليها أبو إسحاق، فهي واردة على القلوب ظاهرة للبصائر خصوصا منها التي يكون أصل انفجارها من القرآن، فهي صحيحة ومعتبرة في فهم باطن القرآن من غير إشكال، لأن فهم القرآن إنما يرد على القلوب على وفق ما نزل له القرآن، وهو الهداية التامة على ما يليق لكل واحد من المكلفين وبحسب التكاليف واحوالها لا بإطلاقها.

وإذا كانت كذلك، فالمشي عليها مشي على الصراط المستقيم، ولأن الاعتبار القرآني قلما يجده إلا من كان من أهله عملا به على تقليد أو اجتهاد، فلا يخرجون عند الاعتبار فيه عن حدوده، كما لم يخرجوا في العمل به والتخلق بأخلاقه عن حدوده ،بل تنفتح لهم أبواب الفهم فيه على توازي أحكامه[2].

وصدق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حين قال: «فلا ريب أن الله يفتح على قلوب أوليائه المتقين، وعباده الصالحين بسبب طهارة قلوبهم مما يكرهه، واتباعهم ما يحبه، ما لا يفتح به على غيرهم»[3]، وساق رحمه الله أدلة من القرآن تؤكد هذا المعنى، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا وَإِذًا لَآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾[4] قال عقبه: «فقد أخبر أنه من فعل ما يؤمر به، يهديه الله صراطا مستقيما»[5]، فالآية المسوقة هنا دليل على ثبوت أمرين:

الأول: أن الفهم السليم لمعاني القرآن منحة إلهية لكل من اتبع صراطه المستقيم.

الثاني: أن ذاك الفهم- بناء على ما تقدم- لا يذوقه إلا القلوب الطاهرة، وهي قلوب المتقين، وعلى مقدار صلاح القلب يصلح اللسان وتصلح معه سائر الجوارح.

فاعتقاد القلب على حد تعبير شيخ الإسلام أصل لقول اللسان وعمله أصل لعمل الجوارح، فهو في نظره ملك البدن، وروى في ذلك أثرا عن أبي هريرة رضي الله عنه يقول فيه:

---

[1] – المصدر السابق: 198/4.
[2] – المصدر السابق: ص: 253.
[3] – مجموع الفتاوى: 245/13.
[4] – سورة النساء، الآية:
[5] – المصدر السابق الجزء والصفحة.

«القلب ملك والأعضاء جنوده، فإذا طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده»[1].

ومن حرُم في نظره هذا العطاء الرباني: فالأوْلى له أن يتحفظ من القول في كتاب الله تعالى على امتلاكه أدوات التفسير، وينبغي أيضا أن يتحفظ من باب الأولى والأحرى إذا فقد تلك الأدوات أو فقد شيئا منها.

وقد رأى الشاطبي أن الناس في العلم بها على ثلاث طبقات:

– إحداها: من بلغ في ذلك مبلغ الراسخين، كالصحابة والتابعين ومن يليهم، وهؤلاء قالوا مع التَّوقِّي والتحفظ والهيبة والخوف من الهجوم، قال أبو إسحاق رحمه الله عند إيراده لها: «فنحن أولى بذلك منهم إن ظننا بأنفسنا أنَّا في العلم والفهم مثلهم، وهيهات!».

– والثانية: من علم من نفسه أنه لم يبلغ مبالغهم ولا داناهم، فهذا طرف لا إشكال في تحريم ذلك عليه.

– والثالثة: من شك في بلوغه مبلغ أهل الاجتهاد، أو ظن ذلك في بعض علومه دون بعض، فهذا أيضا داخل في حكم المنع من القول فيه، لأن الأصل عدم العلم، فعندما يبقى له شك أو تردد في الدخول مدخل العلماء الراسخين، فانسحاب الحكم الأول عليه باق بلا إشكال، وكل أحد ففيه نفسه في هذا المجال[2].

---

[1] – المصدر السابق: 234/13.
[2] – الموافقات: 283/4 –284.

لائحة المصادر والمراجع

❁ القرآن الكريم برواية ورش.

❁ أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي المعافري المتوفى(453هـ) تحقيق: محمد علي البجاوي، طبعة دار الفكر، بدون تاريخ.

❁ الإمامة والرد على الرافضية، لأبي نعيم الأصفهاني، تحقيق وتعليق: د. علي بن محمد ناصر الفقيهي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

❁ أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للإمام القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله أبي عمر الشيرازي البيضاوي(ت691هـ) ط. دار الفكر، بيروت، 1416هـ/1996م.

❁ الاعتصام لأبي إسحاق الشاطبي (ت790هـ)، مراجعة: أبو سلمان خالد عبد الفتاح شبل، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ/1993م.

❁ جامع البيان في تأويل آي القرآن، لأبي جعفر الطبري(ت310هـ)، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1420هـ/1999م.

❁ صحيح الإمام أبي عبد الله البخاري(ت256هـ) ط. دار البيان الحديثة القاهرة، مصر، ط. أولى، 1423هـ/2003م.

❁ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني(ت852هـ) تح: عبد العزيز بن باز، ط. دار الفكر، 1411هـ/1991م.

❁ قانون التأويل، لأبي بكر بن العربي المعافري، دراسة وتح: محمد السليماني، دار الغرب الإسلامي.

❁ لسان العرب لابن منظور(711هـ) دار صادر بيروت، ط. 2، 2003م.

❁ مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية(ت728هـ)ط. مكتبة المعارف الرباط، المغرب بدون تاريخ.

❁ مسند الإمام أحمد بن حنبل(ت421هـ) المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، طبعة ثانية، 1392هـ/1978م.

❁ مصنف أبي بكر بن أبي شيبة الكوفي (ت235هـ) تعليق: كمال يوسف الحوت، دار التاج، طبعة أولى 1409هـ/1989م.

❁ الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق الشاطبي، تقديم فضيلة الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد، تعليق: أبو عبيدة مشهور بن حسن، ط. أولى 1417هـ/1997م. دار ابن عفان.